

المبحث السادس

« كسر فاء الفعل الثلاثي المضعف المبني للمجهول »

من الشواهد التي وردت بذلك في قراءة يحيى بن وثاب:

- قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكَسُوا فِيهَا﴾ [النساء: ٩١]
- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا...﴾ [الأنعام: ٢٨].
- وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٦٢].
- وقوله تعالى: ﴿هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥].
- وقوله تعالى: ﴿زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرَهُمْ وَصَدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ [الرعد: ٣٣].
- وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ وَصَدُّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ [غافر: ٣٧].

الآيات الست المذكورة اشتملت على الفعلين «رُدَّ» و«صُدَّ»، وهما ثلاثيان، ومضعفان، أى العين واللام منهما مثلان.

وقد ذكرت كتب اللغة والقراءات أن هذين الفعلين إذا بنيا للمجهول جاز فى الفاء منهما ثلاثة أوجه.

الأول: ضم الفاء وهو الأفشى فى اللغة، قال ابن جنى «فأما المضعف فأكثره عنهم ضم أوله، نحو شُدَّ ورُدَّ»^(١).

وعلى هذا الوجه جاءت قراءة حفص للفعلين المذكورين فى الآيات الستة المذكورة وهى قراءة أكثر القراء^(٢) وجمهورهم^(٣).

(١) المحاسب ١/٣٤٥. (٢) تفسير الرازى ١٨/١٧٠.

(٣) التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ٢/٧٣٧ ط الحلبي ١٩٧٦م.

وقد حكم النحويون على هذه اللغة بالفصحاة^(١)، لكونها الأقيس؛ لأن الماضي الثلاثي في غير المضعف يبني للمفعول بضم أوله وكسر ما قبل الآخر، نحو ضُربَ وفُهم، ولكونها الأكثر في الاستعمال، قال سيبويه «واعلم أن رُدَّ هو الأجود والأكثر»^(٢)، بل بالغ بعض النحويين في إثباتها ورد ما عداها، قال أبو حيان: «وقال الجمهور لا يجوز إلا ضم الفاء»^(٣).

الوجه الثاني: إشمام الضمة رائحة الكسرة عند النطق بالفاء من الأفعال المذكورة، والمراد بالإشمام هنا خلط شيء من الضمة بشيء من الكسرة في النطق ليتكون منهما حركة تامة مركبة من حركتين إفراداً لا شيوعا، وجزء الضمة مقدم وهو الأقل، يليه جزء الكسرة وهو الأكثر^(٤).

وذلك الإشمام يكون في أول الثلاثي المضعف المبني للمجهول، وفي أول الثلاثي المعتل الوسط المبني للمفعول أيضاً، وهو حالة من حالات الوصل، وليس الوقف، يحكمها السماع والمشافهة، وتظهر في اللفظ ولا تظهر في الخط.

وهو عادة نطقية لبعض العرب، قال سيبويه: «سمعنا من العرب من يشم الضم^(٥)، وهؤلاء منهم ناس كثير من قيس وعامة بني أسد^(٦)، وقال المهلبدي: من أشم في «قيل وبيع» أشم في «ردّ»^(٧).

وهذه اللغة تلى اللغة السابقة التي تخلص الضم في الفاء - في الفشو والسماع من العرب^(٨).

الوجه الثالث: كسر الفاء من الأفعال المذكورة كسراً خالصاً، وهو لغة

(١) ينظر حاشية الصبان على الأشموني ٦٤/٢، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١٦٩/١.

(٢) الكتاب ٤٢٣/٤.

(٣) ارتشاف الضرب د. مصطفى النماس ١٩٧/٢.

(٤) شرح التصريح على التوضيح ١ / ٢٩٤، وعبارة الخضري في حاشيته على ابن عقيل ١٦٩: «أن يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق، وجزء من الكسرة كثير لاحق».

(٥) الكتاب ٣ / ٩٥. (٦) ارتشاف الضرب ١٩٥/٢.

(٧) السابق ١٩٧/٢، وحاشية الصبان ٦٤/٢.

(٨) المحتسب ١ / ٣٤٥.

قليلة^(١)، أجازها من النحويين بعض الكوفيين، قال أبو حيان: وهو الصحيح، وهو لغة لبنى ضبة وبعض تميم ومن جاورهم، يقولون: ردّ الرجل، وقد قميصه^(٢).

وعلى هذا الوجه الأخير قرئت آية النساء «كلما ردّوا» فكسر الراء علقمة، والأعمش ويحيى بن وثاب^(٣).

وقرئت آية الأنعام «ولو ردّوا» فكسر الراء الثلاثة السابقون وإبراهيم النخعي^(٤).

وقرئت آية يوسف «ردّت إلينا» فكسر الراء الثلاثة والحسن^(٥).
وقرئت آية الرعد «وصدّوا عن السبيل» فكسر الراء الثلاثة، ورويت عن الكسائي لابن يعمر^(٦).

وقرئت آية غافر «وصدّ عن السبيل» فكسر الراء الثلاثة، وعكرمة^(٧).
ومن اللافت للنظر أن الكتب التي عنيت باللغة والقراءات سجلت شواهد على هذه اللغة التي نسبت إلى بنى ضبة^(٨)، والتي نعتها ابن جنى بالقلّة، ولم يجزها إلا بعض الكوفيين، بينما لم تسجل أمثلة للغة الإشمام الكثيرة الشيع، وربما كان ذلك راجعا إلى افتقار السماع أو إلى صعوبة التدوين وعدم تداول الرمز الموضوع له وهو النقطة في أعلى الحرف^(٩).

(١) السابق.

(٢) ارتشاف الضرب ١٩٧/٢.

(٣) المختصر لابن خالوية ٣٤، والبحر المحيط ١٧/٤، وشرح الأشموني ٦٤/٢.

(٤) المختصر ٣٤، والبحر المحيط ٤٧٨/٤، والدالمصون ٥٩١/٤، وفتح القدير ١٠٩/٢.

(٥) المختصر ٦٩، والمحتسب ٣٤٥/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٣٥/٢، والبحر المحيط ٢٩٦/٦ والدر المصون ٥١٩/٦، والإتحاف ١٥٠/٢.

(٦) المختصر ٧١، والبحر المحيط ٣٩٤/٦، والدر المصون ٥٧/٧، وتفسير القرطبي ٣٢٣/٩ وفتح القدير ٨٥/٣، والإتحاف ١٦٢/٢.

(٧) والبحر المحيط ٢٥٩/٩، والدر المصون ٥٧/٧، وتفسير القرطبي ٣١٥/١٥، وفتح القدير ٤٩٣/٤، والإتحاف ١٦٢/٢.

(٨) ينظر البحر المحيط ٢٩٦/٦.

(٩) ينظر الكتاب ١٦٨/٤ إلى ١٧٢، وكتاب النقط لأبي عمرو الداني ١٢٩.

وأما العلة في إثبات الضم أو الإشمام أو الكسر في الأفعال المذكورة عند من يتكلم بذلك فهو شيء يرجع إلى الخفة والثقل في السنة الناطقين من العرب، حسب طبائعهم وعاداتهم الكلامية من التاني أو السرعة، وإعطاء الحركة والحرف حقهما من الأداء الذي تفرضه اللغة وقوانينها أو إدخال تغيير ما تفرضه اللهجة المعينة وقوانينها الملائمة لطبائع أصحابها.

فلغة الضم الخالص في فاء «رُدُّ، وَقُدُّ، وَصُدُّ» لا يشك في أنها اللغة الحجازية التي أقرتها اللغة النموذجية؛ وذلك لأن قياس الماضي الثلاثي المبني للمفعول ضم أوله في لغة جميع العرب أو معظمهم، فالذين يخلصون الضم محققون لذلك القياس طالما أنه لا يوجد سبب أو مبرر للعدول عنه.

ولغة الإشمام في حركة الفاء من الأفعال المذكورة تناسب الناطقين بذلك من قيس وأسد؛ لأن طبيعة الحياة عند هؤلاء تفرض عليهم الانتقال السريع من مكان إلى مكان، والتخفف من أبعاض الأشياء، فقد كانوا إذا انتقلوا أخذوا بعضا من الطعام، وبعضا من الشراب، وبعضا من الوقود، وبعضا من العلف.. وهكذا؛ لأن الكل الواحد لا يغنيهم عن تلك الأبعاض، وهي بالنسبة لهم أوفق منه، وأكثر فائدة.. لما كانت هذه طبيعتهم وتلك عاداتهم أخذوا بعضا من حركة الفاء وهو جزء الضمة مع بعض من حركة عين (فُعِل) وهو جزء الكسرة، وخلطوهما، وكونوا منهما حركة تامة مركبة من حركتين إفرادا لا شيوعا، وكان جزء الضمة هو المقدم لتقدم حركة الفاء، وكان جزء الكسرة هو المتأخر لتأخر حركة العين^(١)، والإشمام بهذه المفهوم لا بد من سماعه كما قال أبو عمرو الداني^(٢).

أما لغة الكسر الخالص في فاء «رَدُّ، وَصِدُّ، وَقَدُّ» ونظائرها في لغة بني ضبة^(٣)، وبعض تميم فهي مبنية على الانتقال من الأثقل إلى الأخف، وقد تولى ابن سيده شرح جزء من هذه المسألة في قوله: «هذا باب ما يسكن استخفافا وهو في الأصل عندهم متحرك»، ومثل لذلك بقول أبي النجم:

* لو عصر منه البان والمسك انعصر *

(١) ينظر شرح التصريح على التوضيح ١/٢٩٤.

(٢) ارتشاف الضرب ١٩٥/٢. (٣) البحر المحيظ ٦/٢٩٦.

يقول: كرهوا في «عَصِرَ» الكسرة بعد الضمة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع، ومع هذا إنه بناء ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل؛ فكروهوا أن يحولوا المنتهية إلى الاستثقال، يريد أنه ليس من كلامهم (فُعِل) إلا فيما لم يسم فاعله من الثلاثي^(١).

وهذا الكلام يعني أن بناء (فُعِل) مهمل في الأسماء، أو قليل أو شاذ كما قال بعض العلماء، والسرفى إهماله هو ما فيه من الثقل بالانتقال من الضم إلى الكسر، وما ورد منه في الأسماء نحو: دُئِلَ ورُئِمَ ووُعِلَ.. قالوا إنه منقول من الفعل المبني للمجهول.

ويعنى أيضاً أن (فُعِل) في الفعل المبني للمجهول احتمال فيه الثقل المشار إليه في لغة الجمهور من العرب؛ لأنه بناء عارض فرعى على المبني للمعلوم، ولذا وجدنا بعض العرب يخففونه بإسكان عينه كما في قول أبي النجم السابق^(٢).
وخلاصة ما نفيده من الكلام المتقدم أن صيغة (فُعِل) مبنية على الثقل، وأحد الطرق إلى تخفيفها إسكان العين منها، وبخاصة إذا كانت تقبل الحركة والسكون، أما الطريق الثاني للتخفيف من ذلك الثقل فقد ذكره ابن جنى في قوله: وبعضهم يقول في الصحيح: «قد ضُربَ زيدٌ، وقُتِلَ عمروٌ»، يريد: ضُربَ وقُتِلَ بالبناء للمفعول، فكسر أوله وهو فاء الكلمة، وأسكن ثانية وهو عين الكلمة، وإنما كان ذلك بنقل كسر العين إلى الفاء^(٣).

وليس ببعيد عن ذلك ما يصنعه بنو ضبة وبعض تميم ومن جاورهم حينما يكسرون الفاء من المضعف في نحو «ردّ، وقدّ، وصدّ»؛ وذلك لأنها في تقدير: «رُدِّدَ، قُدِّدَ، صُدِّدَ» بوزن فُعِلَ المبني للمفعول، فلما سكنوا الدال الأولى للإدغام نقلوا كسرتها إلى الفاء؛ وحققوا بذلك شيئين: الأول: التخلص من كراهة الانتقال من الضم إلى الكسر باعتبار الأصل قبل الإدغام، الثاني: أنهم جعلوا لهذه الكسرة وظيفة، وهي الدلالة على حركة العين المحذوفة وهي الكسرة.

(١) المخصص سفر ١٤ ص ٢٢٠، ٢٢١.

(٢) ينظر الخصائص لابن جنى ٣ / ١٧٩، والتبيان في تصريف الأسماء ٨، ٩، ١٠، وأبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي ٢٧، ٢٨ الأصل والهامش.

(٣) المحتسب ١ / ٣٤٦.

هذا وربما يكون للاستعلاء فى القاف والصاد والضاد فى (قد، وصد، وضرب)، وللتكرير فى الراء من (رد)، دورٌ فى استثقال الضمة على الفاء من الكلمات المذكورة؛ وذلك لأن حروف الاستعلاء يرتفع معها مؤخر اللسان نحو مؤخر الحنك الأعلى، وكذلك الحال مع الضمة يرتفع معها مؤخر اللسان نحو مؤخر الحنك الأعلى من غير أن يحدث الهواء الحامل للصوت حفيفاً فى حال الضمة، فكان اللسان يعمل عملين متشابهين مع حروف الاستعلاء فى لغة الضم الخالص، وهذا الوضع يتطلب أناة وتؤدة، وإتقاناً ومهارة فى تحريك اللسان حركتين متشابهتين متتاليتين، أوأهما: للحرف الصامت المستعلى، وثانيتها: للصائت الخلفى وهو الضمة، وهو ملائم لأهل الحجاز ومن جرى على لغتهم، وهم جمهور العرب وجمهور القراء.

أما البدو الذين دأبوا على الإسراع فى النطق فبعضهم مال ميلاً خفيفاً عن لغة الجمهور من العرب حين تكلف الصامت الذى يرتفع له أقصى اللسان متلوا ببعض الضمة التى يرتفع لها نفس العضو، وببعض الكسرة التى يرتفع لها مقدم اللسان، وذلك ما عرف عن قيس وأسد من الإشمام^(١)، وبعضهم - بنو ضبة وبعض تميم ومن جاورهم^(٢) - وهم أكثر سرعة فى الأداء، عدلوا عن الحركة الثقيلة وهى الضمة بعد الحرف المستعلى إلى الحركة الخفيفة وهى الكسرة التى تخرج من مقدم اللسان دون حفيف.

وللسائل أن يتساءل عن حال الضمة مع الراء، والحال أنه لا يعمل معهما عضو واحد كما هو الوضع فى حروف الاستعلاء والضمة!! نقول إن الثقل فى هذه المرة إنما كان بسبب التكرير الذى هو صفة خاصة بالراء، فالتكرار الذى فى الراء يعنى أيضاً تكرار الحركة المصاحبة، وهى الضمة فى لغة جمهور العرب (رُدُّ)

(١) ينظر شرح التصريح على التوضيح ٢٩٤/١، وينظر إرتشاف الضرف ١٩٥/٢،

ويقارن مع ١٩٧/٢ منه.

(٢) ينظر المحتسب ١ / ٣٤٦ والدر المصون ٥١٩/٦، وارتشاف الضرف ١٩٧/٢، وشرح

التصريح على التوضيح ٢٩٥/١.

ولذا فر أهل الإشمام من جزء تلك الحركة، وفر بنو ضبة ومن شاركهم من تكرار الضمة إلى ما هو أخف وهو تكرار الكسرة، وقد جرت على ذلك قراءة يحيى ابن وثاب ومن شاركه للآيات التي ذكرناها في صدر هذا المبحث، ووافقها قول ذى الرمة (من الطويل):

دنا البين من مئى فَرِدَّتْ جَمالُها وهاج الهوى تقويضها واحتمالها
هكذا ضبطه ابن جنى ورواه (فَرِدَّتْ) بكسر الراء شاهداً على لغة بنى ضبة^(١)، الذين اختاروا كسرفاء الثلاثى المضعف المبني للمجهول؛ «لأن الكسرة أسهل فى أدائها من الضمة نظراً لانفراج الشفتين مع الكسرة واستدارتهما مع الضمة»^(٢).

* * *

(١) ينظر المحتسب ١/٣٤٥.

(٢) القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث ٢٩٠.